

واتسع العجز في ميزان المعاملات الجارية إلى 11.2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018 (مقابل 10.6% في عام 2017) واستمرت الاحتياطات في الانخفاض على الرغم من تسارع نمو الصادرات. وبالتالي، انخفض الدينار بنسبة 14% مقابل اليورو في عام 2018 وانخفض بنسبة 1.2% أخرى مقابل اليورو خلال الشهرين الأولين من عام 2019.

لا تزال الاحتياطات عند مستويات ضعيفة تغطي ما بين 70 و80 يوماً من الواردات.

ويتسم أداء سوق العمل بالضعف؛ وظل معدل البطالة حوالي 15.5% وهو مرتفع بشكل خاص بين النساء (22.8%)، وشباب الخريجين (29.4%) وفي المناطق الفقيرة. تشير أحدث بيانات المسح المتاحة إلى أن نسبة من يعيشون عند خط الفقر للمريحة الدنيا من ذوي الدخل المتوسط والبالغ 3.2 دولار (على أساس تعادل القوة الشرائية بالدولار عام 2011) انخفضت من 9.09% عام 2010 إلى 3.21% عام 2015. وبين عامي 2016 و2020، من المرجح أن تتراجع وتيرة الحد من الفقر إلى حد كبير، بما يتماشى مع الاتجاه في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن هذا الخفض البطيء المتوقع مثير للقلق، فإن مستويات الفقر في تونس التي تقاس وفقاً لهذه المعايير العالمية تشبه المستويات السائدة في المنطقة، ويبدو أن الفقر المدقع (من يعيشون على أقل من 1.90 دولار، على أساس تعادل القوة الشرائية بالدولار عام 2011) على الطريق نحو الاختفاء. تراكمت الفجوة الكبيرة في معدلات الفقر مع مرور الوقت بين المناطق الشمالية الغربية المحرومة تقليدياً ومنطقة وسط الغرب التي تبلغ معدلات فقرها ضعف المعدلات الوطنية تقريباً، والمناطق الشرقية الساحلية الأكثر تمدناً (ولا سيما منطقة تونس والشمال الشرقي والوسط الشرقي).

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يرتفع النمو إلى 3% في المتوسط في 2019-2020 وأن يحقق إمكاناته عند نحو 4% على المدى المتوسط، شريطة استكمال الإصلاحات العاجلة

ارتفع النمو قليلاً إلى 2.5% على أساس سنوي عام 2018 من 2% عام 2017، بدعم من الزراعة والخدمات (بما في ذلك السياحة التي شهدت انتعاشاً كبيراً)، والصناعات الكهربائية والميكانيكية.

على جانب الطلب، كان النمو عام 2018 مدفوعاً بارتفاع الصادرات والاستثمار مجدداً، بينما تقلص الاستهلاك الخاص.

بعد تسارع وتيرة التضخم بشكل ملموس منذ عام 2017، وزيادة البنك المركزي أسعار الفائدة أربع مرات رفعت أسعار الفائدة من 4.25% إلى 6.75%، بدأ التضخم في التراجع اعتباراً من النصف الثاني من عام 2018، لكنه ظل أعلى من 7%.

في فبراير/شباط 2019، زاد البنك المركزي أسعار الفائدة 100 نقطة أساس بعد الاتفاق بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل على زيادة رواتب القطاع العام.

وتشير التقديرات إلى أن عجز المالية العامة بلغ 4.6% من إجمالي الناتج المحلي عام 2018، مقابل 5.9% عام 2017. بيد أن الدين العام ارتفع إلى 78.5% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة انخفاض قيمة الدينار. تهدف ميزانية 2019 إلى خفض العجز إلى 3.9% من إجمالي الناتج المحلي من خلال زيادة الإيرادات عن طريق تدابير لتحسين تحصيل الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، مع كبح الإنفاق بما في ذلك عن طريق الحد من معدل الاستبدال لموظفي الخدمة المدنية المتقاعدين والمغادرين، وترشيد إنفاق الطاقة، وإعطاء الأولوية للمشاريع الرأسمالية القائمة وكذلك المشاريع الجديدة المختارة عبر الإطار الموحد لإدارة الاستثمارات العامة.¹

وستؤدي مفاوضات الأجور بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل التي اكتملت في فبراير/شباط 2019 إلى زيادة الأجور العامة في عام 2019 بما يقدر بنحو 600 مليون دينار تونسي (0.57% من إجمالي الناتج المحلي). ويمكن تغطية جزء من هذا الإنفاق بمبالغ الميزانية غير المخصصة في قانون الموازنة 2019 في حين أن المبلغ المتبقي قد يزيد العجز.

الجدول 1	2018
عدد السكان (بالمليون)	116
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	399
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية بالدولار)	3444
خط الفقر الوطني ¹	152
معدل الفقر وفقاً لمخط الفقر في الشريحة الدنيا من الشبان متوسطة الدخل (3.2 دولار) ¹	32
مؤشر جيني ¹	30.9
الإلتحاق بالمدارس، التعليم الابتدائي (% من الإجمالي) ²	114.7
العمر المتوقع عند الولادة، سنة ³	75.7

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. ملاحظات: (أ) أحدث قيمة (2015) (ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

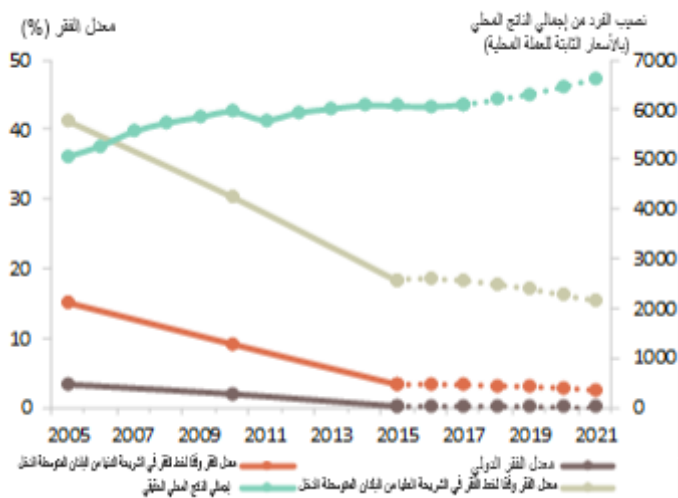
ظل عجز المعاملات الجارية مرتفعاً على الرغم من الأداء القوي للسياحة والزراعة الذي دعم تسارع وتيرة النمو المعتدل.

وتراجع معدل التضخم، الذي بلغ مستويات قياسية في عام 2018، تراجعاً طفيفاً مع تشديد البنك المركزي السياسة النقدية.

تستمر معدلات البطالة على ارتفاعها خاصة بين الشباب والنساء وفي المناطق الداخلية. وتم اتخاذ خطوات في عام 2018 لمعالجة الإنفاق العالي الذي لا يتسم بالكفاءة بما في ذلك دعم الطاقة؛ ومع ذلك، فإن السياق الاجتماعي والسياسي الصعب بما في ذلك الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أواخر عام 2019 قد يعقد جهود الإصلاح.

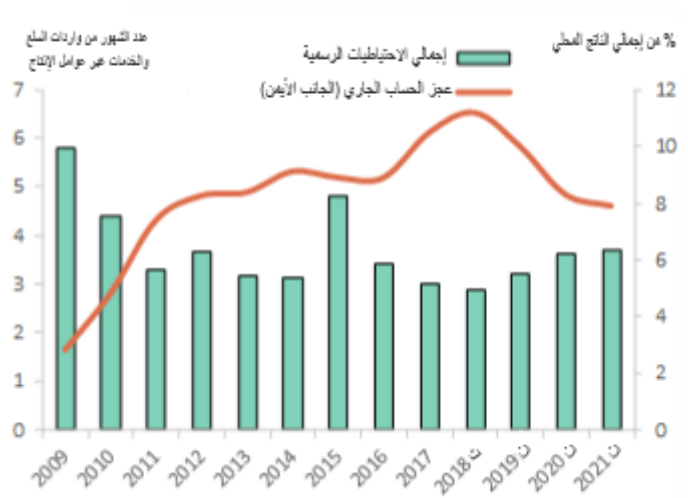
¹ تستند ميزانية 2019 على افتراضات ونسبة حول نمو يبلغ 3.1% (مقابل 2.6% في 2018)، ومتوسط أسعار نفل تبلغ 75 دولاراً أمريكياً للبرميل (مقابل 72 دولاراً في 2018)، ومتوسط سعر الصرف يبلغ 2.7 دينار تونسي للدولار الأمريكي (مقابل 2.7 في 2018).

الشكل 2 تونس / معدلات الفقر الفعلية والمتوقعة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصادر: البنك الدولي. ملاحظات: انظر الجدول 2.

الشكل 1 تونس / عجز المعاملات الجارية واحتياطات النقد الأجنبي



المصادر: المعهد الوطني للإحصاء، والبنك المركزي التونسي، وحسابات خبراء البنك الدولي.

لتحسين مناخ الاستثمار وتحسين الوضع الأمني والاستقرار الاجتماعي.

وسيتعزز النمو من خلال التوسع في الزراعة والتصنيع والسياحة، وبدء الإنتاج من حقل غاز نواراة اعتباراً من منتصف 2019. ومن المتوقع أن يبقى معدل الفقر دون تغيير حول 3% باستخدام خط الفقر البالغ 3.2 دولار للفرد في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية وأقل من 1% باستخدام خط الفقر المدفع.

من المتوقع أن يتقدم التضخم في مسار هبوطي إلى حد ما على المدى المتوسط حيث يتم تشديد السياسة النقدية للحد من الضغوط التضخمية المرتبطة بخفض الدينار وديناميات الأجور.

وتشير التوقعات إلى أن عجز المالية العامة والمعاملات الجارية سيتراجع في عام 2019 إلى 3.6 و 10% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي، في انعكاس لتشديد السياسة العامة، وزيادة النمو، وانخفاض تكاليف استيراد الطاقة مع زيادة إنتاج الغاز.

من المتوقع أن ينخفض العجز إلى أقل من 3% و 8% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي، بحلول عام 2021 مع استمرار الحكومة في برنامج الإصلاح.

وسيصال الدين العام إلى الزروة عام 2019 حين يمثل أكثر من 80% من إجمالي الناتج المحلي قبل أن يبدأ في الانخفاض إلى ما دون مستوى الأسواق الناشئة البالغ 70% بحلول عام 2023.

الاجتماعي والسياسي والانتخابات الوطنية. ويشمل هذا إصلاحات المالية العامة وإصلاحات مناخ الاستثمار الضرورية لدفع نمو القطاع الخاص. أحدث دليل على ذلك هو قرار فبراير/شباط برفع أجور القطاع العام، مما سيؤثر على المالية العامة ويؤثر سلبيًا على الوضع المالي الهش بالفعل لنظام المعاشات العامة بالنظر إلى ارتباط معاشات التقاعد بالإيرادات.

لا تزال تونس تواجه تهديدات أمنية، وانتشار المخاطر غير المباشرة من ليبيا، وبطء النمو في منطقة اليورو التي تستوعب معظم الصادرات التونسية، وارتفاع أسعار النفط العالمية، وتدهور معنويات المستثمرين تجاه الأسواق الناشئة، لا سيما في ظل ارتفاع عجز المعاملات الجارية على المدى المتوسط.

إذا تحقق أي من هذه المخاطر، فسوف تتأثر رفاهة الأسر المعيشية، وخاصة الأسر الضعيفة التي يتجاوز استهلاكها خط الفقر قليلاً.

ويُعتبر حوالي 17% من السكان (أي حوالي مليوني تونسي) معرضين لهذه المخاطر، إذا استخدم المرء تعريف "المستضعفين" لمن يعيشون دون 5.5 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية.

المخاطر والتحديات

على الرغم من بطء التعافي والتشديد التدريجي للسياسة العامة، لا تزال هناك مخاطر كبيرة. يتمثل الخطر الرئيسي في المزيد من الخلاف في الآراء حول الإصلاحات الرئيسية، لا سيما في عام 2019، بالنظر إلى المناخ

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2. تونس / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2021 ن	2020 ن	2019 ن	2018 ت	2017	2016	
3.5	3.2	2.7	2.5	2.0	1.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
1.9	1.1	-1.0	-5.2	1.5	1.6	الاستهلاك الخاص
1.0	0.7	0.3	0.7	-2.4	3.8	الاستهلاك الحكومي
6.5	5.7	4.1	12.2	4.4	2.8	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
5.2	5.0	4.5	5.2	4.2	0.2	الصادرات والسلع والخدمات
3.9	2.9	0.0	-1.0	2.2	2.0	الواردات والسلع والخدمات
3.5	3.2	2.7	2.6	1.7	0.8	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
3.3	3.3	3.9	9.8	2.5	-8.5	الزراعة
3.4	3.1	1.9	-0.4	-0.9	-0.5	الصناعة
3.6	3.2	2.7	2.8	2.7	2.9	الخدمات
4.7	6.0	7.4	7.5	5.3	3.7	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-7.9	-8.3	-10.0	-11.2	-10.6	-8.8	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
-2.5	-3.0	-3.6	-4.6	-5.9	-6.2	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
77.0	78.8	83.3	78.5	70.3	62.3	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
0.8	0.2	-0.6	-1.9	-3.5	-4.0	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	معدل الفقر الدولي (1.9 دولار على أساس تعادل القوى الشرائية عام 2011) ^{أ-ب}
2.6	2.8	3.0	3.1	3.2	3.2	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار على أساس تعادل القوى الشرائية لعام 2011) ^{أ-ب}
15.4	16.2	17.0	17.6	18.2	18.4	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولار لتعادل القوى الشرائية لعام 2011) ^{أ-ب}

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.

ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات

(أ) الحسابات مبنية على المسح الوطني حول الإفلاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015. بيانات حقيقية: 2015. التنبؤات الآتية 2016-2018. التوقعات للأعوام 2019-2021. (ب) الإستراتيجيات مبنية على استخدام التوزيع المتكامل (2015)، حيث أن أثر التغيير في سعر الصرف على معدل التضخم (path-through) = 0.7 على أساس تصويب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.